ISSN 3135-4564 تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مجلة علمية محكمة نصف سنوية

التهديدات المباشـــرة للهجـرة غير شرعية وانعكاساتها على الأمـن القومـــي في ظل تغير المفاهيـــم الدوليـــة (ليبيا أنموذجًا)

د.المختار ضو زامونة*
، قسم العلوم السياسية، جامعة ليبيا المفتوحة
أ.هانـــي بشيـر الزيات ، قسم العلوم السياسية ، جامعة ليبيا المفتوحة.
0009-0007-0815-2032
/http://zamouna.gomail.fr
تاريخ الارسال 2026/6/15م تاريخ القبول 2026/8/9م

Immediate Threats Posed by Irregular Migration and Their Implications for National Security in the Context of Changing International Concepts (Libya as a Case Study)

Dr Al-Mukhtar Daou Zamouna*
, Department of Political Science, Open University of Libya
Mr Hani Bashir Al-Zayyat, Department of Political Science, Open University of Libya.
2032-0815-0007-0009
http://zamouna.gomail.fr/

Abstract:
This paper aims to achieve a number of objectives, the most important of which are to monitor and analyse the phenomenon of irregular migration, its interconnections and overlaps with similar concepts, and its implications for national security. This is achieved by highlighting the concept, motivations, causes and negative consequences of the phenomenon of irregular migration; examining the relationship between irregular migration and criminal activities; and assessing its implications for Libyan national security, through an understanding and interpretation of the mechanisms of

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

migration and an analysis of the key theoretical concepts that have addressed population movements.
Based on the research problem, objectives and research questions, the fundamental premise of this paper is the hypothesis that irregular migration constitutes a direct danger and threat to Libyan national security and state sovereignty.
To understand the phenomenon more accurately and in greater depth, and to analyse its causes, effects and ways of addressing it, we have employed a descriptive-analytical approach to describe the phenomenon of migration and the factors contributing to its emergence, and its resulting consequences, and to analyse and interpret their implications through the information and academic material gathered, in addition to employing a historical approach to trace the evolution of the migration phenomenon over time.
The study also drew upon the theory of comprehensive security to understand and analyse the issues and problems facing human societies in the field of security.
One of the most important conclusions reached by the study is that Libya cannot tackle the influx of migrants on its own; regional cooperation and the strengthening of mechanisms to combat migrant smuggling networks, in collaboration with neighbouring countries and the international community, are the way to address the phenomenon of irregular migration, as part of consolidating Libyan national security. It is likely that Libya will transform from a transit country into a destination country for migrants, given external plans and efforts to resettle migrants on Libyan soil.

الملخـــــص :

تهدف الورقة إلى مجموعة من الأهداف من أهمها رصد وتحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتشابكها وتداخلها مع مفاهيم مشابهة وانعكاسها على الامن القومي. من خلال تسليط الضوء على المفهوم والدوافع والأسباب والآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، واستطلاع العلاقة بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية والانشطة الاجرامية، وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي، من خلال فهمٍ وتفسيرٍ آليات عمل الهجرة وتحليل أهم المفاهيم النظرية التي عالجت الهجرات السكانية.

اعتمادًا على مشكلة الدراسة وأهدافها والتساؤلات المطروحة، فإن الافتراض الأساسي في هذه الورقة يقوم على فرضية أن الهجرة غير الشرعية تشكل خطرًا وتهديدًا مباشر على الأمن القومي الليبي وسيادة الدولة.

ولفهم الظاهرة بشكل أكثر دقة وعمقًا، وتحليل أسبابها وآثارها وطرق معالجتها استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة الهجرة وعوامل ظهورها، والاثار الناتجة عنها، وتحليلها وتفسير دلالاتها من خلال المعلومات والمادة العلمية التي تم جمعها، بالإضافة للمنهج التاريخي لتتبع تطور ظاهرة الهجرة خلال الفترات الزمنية .

كما تطرقت الدراسة لنظرية الأمن الشامل لفهم وتحليل القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمعات البشرية في ميدان الأمن.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة، أنه لا يمكن لليبيا أن تتعامل بمفردها لمواجهة تدفق المهاجرين، فالتعاون الاقليمي وتعزيز آليات مكافحة شبكات تهريب المهاجرين بالتعاون مع دول الجوار والمجتمع الدولي هو السبيل لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كجزء من توطيد الأمن القومي الليبي، فمن المحتمل أن تتحول ليبيا، من بلد عبور إلى دولة استقبال للمهاجرين في ظل مخططات ومساعي خارجية لتوطين المهاجرين على الأراضي الليبية.

وتوصلت الدراســـة إلى أن السبيل الوحيد للحد من الهجرة الغير شرعية، والقضاء على الظواهر السلبية المصاحبة لها، يبدأ من حل الأزمة السياسية في ليبيا وتعزيز الاستقرار السياسي من خلال الحوار الوطني وإنهاء النزاعات المسلحة، الذي سينعكس على الوضع الأمني بصورة ايجابية، ويحد من تدفق المهاجرين، ما يمكن صناع القرار من وضع استراتيجية شاملة لإدارة ملف الهجرة بما يحفظ سيادة الدولة.

الكلمات لمفتاحية : التهديد ، الهجرة ، الأمن القومي .

أسباب اختيار الموضوع:

الرغبة والفضول في فهم أبعاد الظاهرة المعقدة، فالهجرة غير الشرعية تحتاج لدراسة متعمقة، نظرًا لتزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين حول العالم، ما جعلها من أهم القضايا الحيوية في الوقت الحالي، نظرًا لتأثيراتها المتعددة سواء على الأفراد أو الدول .

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

إن الهجرة لأوروبا هدفًا للمهاجرين من افريقيا واسيا، لما تتمتع به دول أوروبا من تقدم اقتصادي واستقرار سياسي واجتماعي، وبسبب القيود المفروضة من حكومات الدول الأوروبية للدخول إلى أوروبا بطريقة قانونية، يلجأ المهاجرين للطرق الغير شرعية للهجرة إلى أوروبا عبر دول العبور، ما أدى لنشاط شبكات التهريب، وتعد ليبيا إحدى اهم دول العبور بسبب ما تعانيه الدولة من فوضى امنية، منذ عام 2011 بعد مشاركة الدول الأوروبية في تغيير النظام السياسي الليبي بالقوة، ما خلق بيئة ملائمة،

ساهم في توسيع شبكات التهريب لأنشطتها، وتأسيس مراكز لتهريب المهاجرين من جنسيات مختلفة في ليبيا، ما أدى لتدفق المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود الليبية بأعداد ضخمة.

تتمحور هذه الدراسة، حول تأثيرات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. عبر طرح عدة أسئلة:

1- ما هي الهجرة الغير شرعية وأسبابها ودوافعها؟

2- إلى أي مدى تؤثر الهجرة غير الشرعية علي المجتمع والامن القومي الليبي؟

3- ليبيا هل هي دولة مقصد ام دولة عبور؟

4- كيف تسهم الهجرة غير الشرعية في توسيع أنشطة شبكات التهريب والجريمة المنظمة، وكيف تستفيد التشكيلات المسلحة من أنشطة تهريب؟

5- ما هي الاستراتيجيات والسياسات التي اتخذتها الحكومات الليبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية؟

6- هل للمشرع دور في مكافحة مخاطر الهجرة الغير شرعية؟ وما هي الاليات القانونية التي تحد من ظاهرة الهجرة الغير شرعية؟

فرضيات الدراسة:

اعتمادًا على مشكلة الدراسة وأهدافها والتساؤلات المطروحة، فإن الافتراض الأساسي في هذه الورقة يقوم على الفرضيات الآتية:

1- الهجرة غير الشرعية تشكل خطرًاً وتهديدًا مباشر على الأمن القومي الليبي وسيادة الدولة، بما تسببه هذه الظاهرة، وما يرافقها من انتشار لعدد من الظواهر السلبية، مثل (الجريمة المنظمة - تهريب والاتجار بالبشر - تجارة المخدرات – الارهاب – الدعارة - انتشار الامراض المعدية)، من خلال ارتباطها بشبكات التهريب، بمختلف أشكاله والجريمة المنظمة العابرة للحدود، باعتبارها أهم العوامل التي تساهم في تصاعد وتوسيع الانشطة الغير قانونية، من خلال تسلل العناصر الإجرامية، التي تزيد من زعزعة الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي وتعمل على زيادة توتر العلاقات بين ليبيا وعدد من الدول الأوروبية والاقليمية.

2- السياسات الفعّالة لتنظيم الهجرة، وتبادل المعلومات بشأن مكافحة الهجرة مع دول الجوار من خلال عقد اتفاقيات حماية الحدود، ونشر أنظمة حديثة لمراقبة الحدود البرية والبحرية أن تحد من تدفق المهاجرين وتقلل المخاطر الأمنية المرتبطة بها.

أهداف الدراســـــة:

تسعى الدراسة لرصد وتحليل الظاهرة من خلال تسليط الضوء على المفهوم

والدوافع والأسباب والآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، واستطلاع العلاقة بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية والانشطة الاجرامية، وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي، من خلال فهمٍ وتفسيرٍ آليات عمل الهجرة وأنواعها وتأثيراتها بتحليل أهم المفاهيم النظرية التي عالجت الهجرة السكانية، وإمكانية الاستفادة منها في التوصل إلى آليات وتوصيات لمساعدة صناع القرار في ليبيا للوصول إلى حل جذري لهذه الظاهرة.

أهمية الدراسة:

تبحث الدراسة في أهم المفاهيم النظرية التي تناولت الهجرات السكانية على جميع المستويات، والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نشأت فيها ظاهرة الهجرة، والعوامل التي أدت لتطورها عبر الزمن، و في معرفة وتحديد عوامل وأسباب الهجرة غير الشرعية، وبيان أثارها السلبية على الأمن القومي الليبي، من منظور شامل يغطي الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، للوصول للأسلوب والوسيلة المناسبة لمعالجة الأسباب الجذرية، والتعامل الأمثل مع ما تسببه هذه الظاهرة من مخاطر وتهديدات.

مجالات الدارسة:

ـ المجال المكاني: يشمل الحيز المكاني لهذه الدراسة دولة ليبيا.

ـ المجال الزماني: تتناول هذه الدراسة الفترة الزمنية (2011 – 2024)

المناهج المستخدمة في هذه الدراسة:

استنادًا إلى طبيعة الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف ظاهرة الهجرة بنوعيها الشرعية وغير الشرعية، وعوامل ظهورها والاثار الناتجة عنها وتحليلها وتفسير دلالاتها لفهم خصائصها، من خلال المعلومات والمادة العلمية التي تم جمعها من مصادرها ومراجعها الأولية والثانوية، حتى نصل لصورة علمية واضحة وكاملة عن الظاهرة محل البحث.

ولفهم الظاهــرة بشكل أكثر دقة وعمقًا، وتحليل أسبابها وآثارها وطرق معالجتها ما اضطرنا أن نجمع بين العديد من المناهج والنظريات، فاستخدمنا المنهج التاريخي لتتبع تطور ظاهرة الهجرة خلال الفترات الزمنية السابقة لمعرفة الأسباب والظروف والعوامل التي أسهمت في نشوء ظاهرة الهجرة بنوعيها الشرعية والغير شرعية، والتحولات التي شهدتها الظاهرة. كما تطرقت الدراسة لنظرية الأمن الشامل لفهم وتحليل القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمعات البشرية في ميدان الأمن، وترتكز النظرية أساسًا على مفهوم أن الأمن لم يعد محصورا في نطاق الأمن التقليدي أو العسكري، ولكنه أصبح يشمل الأمن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

مصادر الدراســــــة:

استعان الباحثان بمصادر المعلومات من الكتب والرسائل العلمية والدوريات المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة للمواقع الالكترونية ومقالات انترنت لمختصين بموضوع الهجرة الغير شرعية.

ـ الدراسات السابقة على صلة بموضوع الدراسة.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة :

الهجرة الشرعية أو الهجرة الآمنة: هي انتقال شخص من دولته الاصلية للإقامة أو العمل بدولة أخرى، بشكل قانوني والسفر والعبور والدخول إلى دولة المقصد، من المنافذ الشرعية بحسب اللوائح والقوانين المعمول بها في الدولتين.

الهجرة الدولية: يعرفها جليفر جونسون وديفيد هير بأنها تحرك المهاجرين من اقليم فقير اقتصاديًا الى اقليم غني، يتمتع باقتصاد قوي، تكون فرص العمل فيه متاحة للمهاجرين(1).

تهريب المهاجرين: مساعدة المهاجرين على دخول دولة أو البقاء فيها بطريقة غير قانونية، من أجل الحصول على مكاسب مالية، وهي جريمة لا تحدث إلاَّ عبر الحدود الدولية(2).

دولة المنشأ أو المصدر أو المرسلة: هي الدولة المصدرة التي يخرج منها المهاجرون سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية.

بلد العبور: دولة يعبر من خلالها المهاجر خلال رحلته من دولته إلى دولة المقصد، وقد تطول أو تقصر مدة إقامة المهاجر في دولة العبور، وغالبًا ما تكون الإقامة في دولة العبور بطريقة غير شرعية.

دول المقصد: الدولة التي يقصدها المهاجرين، ووجهتهم النهائية، سواء كانت هجرتهم شرعية أو غير شرعية.

عرفت البشرية ظاهرة الهجرة الغير شرعية منذ بداية وجود البشر، فقد كان الأفراد والجماعات تنقل من أرض إلى أرض ومن مكان لمكان، للبحث عن الماء وحيث يتوفر الغذاء، ولضمان الامن والاستقرار، غير أن التغيرات التي طرأت على المفاهيم السائدة في علم العلاقات الدولية، بظهور مدرسة كوبنهاغن لأبحاث السلام والأمن، ومدرسة باريس للدراسات الأمنية، بعد الحرب الباردة، ومساهمتهما في التغيير الجدري لمفهوم الأمن، وتوسيع نطاقه ليشمل القضايا غير العسكرية، وبروز مفاهيم جديدة كالأمن الشامل والأمننة والأمن المجتمعي، التي استجدت بفعل التغييرات التي شهدها العالم نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وتغير طبيعة وشكل التهديدات المباشرة

والغير مباشرة، التي أصبحت تهدد وتستهدف زعزعة الاستقرار والأمن القومي للدول، وتكمن خطورة الهجرة غير الشرعية في أنها أصبحت ظاهرة دولية معقدة ومتشعبة ومتزايدة، وأتسع نطاقها على ما كانت عليه في الماضي، وعلى خلفية علاقة هذه الظاهرة بالجريمة بمختلف أنواعها، بالإضافة للأثار السلبية للهجرة الغير شرعية على البيئة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية على المجتمع، لما تسببه من المشاكل للدول المستقبلة من زيادة معدلات الجريمة وتجارة المخدرات وانتشار الامراض المعدية.

وتعاني ليبيا منذ عام 2011 من تبعات تدفق المهاجرين، بحكم موقعها الجغرافي وطول حدودها البرية والبحرية، وهشاشة مؤسساتها الأمنية، وسيطرة الجماعات المسلحة على مسارات التهريب، وفوضى السلاح والانقسام السياسي، جعل منها بلد عبور للمهاجرين من افريقيا واسيا، وأصبحت الهجرة تأخذ أبعاداً ومنحنى جديد وخطير، باستغلال التنظيمات الاجرامية كل هذه العوامل التي شكلت بيئة ملائمة، لنشاط هذه المجموعات الخارجة عن القانون، وتأسيسها شبكات معقدة ومنظمة عابرة للحدود، لتهريب المهاجرين بالإضافة لممارساتها الاخرى الغير قانونية .

المبحث الأول : الهجرة

الهجرة بشكل عام ظاهرة اجتماعية وديموغرافية طبيعية مألوفة منذ العصور القديمة.

اصطلاحًا: حسب المضمون الذي ترد فيه، فقد ترد بالمعنى الشرعي هجرة الرسول ρ من مكة إلى المدينة، أو هجر المحرمات، وفي علم السكان تعني انتقال البشر من موطن إلى آخر، بإرادتهم وبشكل طوعي فردي أو جماعي، تحت ظروف اجتماعية أو اقتصادية أو دينية أو سياسية للبحث عن حياة أفضل**(3)** ، وقد تكون الهجرة داخلية داخل الدولة، أو هجرة خارجية، أي الانتقال عبر الحدود من دولة إلى دولة.

الهجرة غير الشرعية:

هي الاسلوب أو الطريقة التي يستخدمها المهاجر خارج المعايير التنظيمية ومخالفة اللوائح والقوانين لعبور الحدود الدولية، والدخول إلى إحدى الدول للإقامة أو العمل بصفة مؤقتة أو دائمة، بطريقة سرية غير قانونية، تتم دون موافقة سلطات الدول المستقبلة، مع فقد المهاجر للشروط القانونية للمرور عبر الحدود من خلال النقاط الشرعية، باستعمال وثائق سفر مزورة، أو العبور من أماكن غير الشرعية للتهرب من رقابة السلطات .

وظهر المفهوم بعد نشأة الدول القومية وترسيم الحدود الجغرافية والسياسية بين الدول، واقرار مبدأ تنازع المصالح السياسية والاقتصادية، وتحديد مراكز ونقاط ومنافذ العبور القانونية على الحدود، وسن الأنظمة التي تمنع الهجرة من دولة إلى أخرى،

وتقنين الاقامة بطرق رسمية(4)

الهجرة النظامية أو القانونية أو الأمنة أو الشرعية:

تكون تحت إشراف ومتابعة الجهات والمؤسسات الرسمية للدولة، وتتم الهجرة القانونية عن طريق التقدُم بطلب تأشيرة من الدولة المراد الهجرة إليها، والدخول عبر منافذها الشرعية، سواء للإقامة بشكل دائم، أو للسياحة أو الدراسة أو العلاج أو التجارة(5) ، وتعمل الهجرة النظامية على زيادة التنوع الثقافي في المجتمع، و تطوير وتعزيز الاقتصاد المحلي، وتعمل على خلق فرص عمل جديدة في المجتمع، كما تساعد على تحسين المستوى الاقتصادي للأشخاص المهاجرين(6)

دوافع الهجرة:

تتعدد دوافع وعوامل الهجرة غير الشرعية لكل دولة بين سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية.

الدوافع السياسية: تضييق الحرية السياسية في بعض الدول، وفقدان المواطنين لبعضًا من حقوقهم العامة، مع احساس الانسان بعدم الأمان في بعض الدول بسبب انتمائه السياسي، المعارض للتوجه السياسي في دولته، والاضطهاد الفكري أو الديني الهروب من الحروب والصراعات المسلحة الداخلية أو الحروب بين الدول.

ـ **الدوافع الاقتصادية :** التباين في المستوى الاقتصادي بين الدول يجعل الدول الغنية هدفًا للمهاجرين للبحث عن حياة أفضل، بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية وغياب التنمية في دولهم الأصلية

الدوافع الاجتماعية: اختلاف في وجهات النظر في القضايا الاجتماعية، أو بسبب التمييز العنصري .

الدوافع البيئية: الكوارث الطبيعية، كالزلازل والبراكين والفيضانات والجفاف والتصحر.

أنواع من الهجرة (7):

أـ **الهجرة الداخليـــــة**: انتقال فردي أو جماعي داخل اقليم الدولة لأسباب اقتصادية، أو اجتماعية.

ب ـ الهجرة الخارجيـــة: انتقال فردي أو جماعي، من دولة لأخرى، بسبب الظروف الاقتصادية أو السياسية، أو بسبب النزاعات والحروب الأهلية أو الاضطهاد .

جـ الهجرة القسرية: تهجير اجباري للأفراد والجماعات، من مناطقهم وأماكن اقامتهم، لمناطق أكثر أمنًا، للهروب من مناطق الاشتباكات و الصراعات المسلحة، أو الكوارث الطبيعية أو الاضطهاد السياسي أو الديني والعرقي.

دـ الهجرة الاقتصادية: انتقال الفرد من مكان إلى آخر، بحثًا عن فرص عمل وتحسين الظروف الاقتصادية.

هـ الهجرة العكسية: العودة إلى البلد الأم، بعد فترة من الإقامة في بلد آخر، لزوال الأسباب سوء كانت سياسية أو دينية أو اقتصادية أو اجتماعية.

تؤثر العوامل السياسية والدينية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، على نوع الهجرة، وتؤثر في تشكيل الديموغرافيا (*) والاقتصاد والتنوع الثقافي في العالم، وأشدها خطرًا الهجرة غير الشرعية.

المبحث الثاني ـ الهجرة غير شرعية وبعض المفاهيم المتشابهة:

1- الاتجار بالبشـــــــر: يعني : تجنيد أفـــراد أو نقلهم أو استقبالهم وإيوائهم، باستخدام القوة أو الاحتيال أو الخداع، لاستغلالهم في ممارسات يجرمها القانون، مثل العبودية واستغلال الأطفال جنسيًا والزواج القسري .. الخ(8).

أوجه التشابه بين تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر(9):

ـ التجارتين تدران ارباح عالية، وتستهدف التجارة بالبشر .

ـ التجارتين تقوم بها عصابات وجماعات منظمة.

أوجه الاختلاف بين تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر:

ـ يمكن الإتجار بالبشر داخل الدولة (الإتجار الداخلي) أو عبر الحدود (الإتجار الدولي)، بينما تهريب البشر يتم عبر الحدود الدولية فقط .

ـ الإتجار بالبشر جريمة ضد الإنسانية أي أنها موجهة للفرد، بينما تهريب المهاجرين جريمة ضد دولة المقصد.

ـ الغرض من تهريب المهاجرين هو الحصول على منفعة مادية، وتنقطع صلة المهاجرين بالمهرب بمجرد عبور الحدود الدولية، بينما تجارة البشر الغرض منها الاستغلال المادي والمعنوي للضحايا، فلا تنقطع علاقة المهرب بالفرد أو الافراد المتاجر بهم، ويتم الاستمرار في اجبار واستغلال الضحايا في أعمال السخرة وخدم للمنازل والزواج القسري، وزواج القاصرات، وفي الدعارة وتجارة المخدرات والتسول المنظم، والخطف، وبيع الأطفال، والإتجار في الاعضاء البشرية.

ـ الإتجار بالبشر نادرًا ما يدفع الضحايا مبالغ مالية مسبقًا، بينما الدفع المسبق أمرًا ضروريًا عند تهريب المهاجرين.

ـ الاتجار بالبشر يكون بالإكراه ومصادرة الوثائق الشخصية وتقييد الحركة، بينما تهريب البشر يكون تطوعي.

2ـ النزوح: لغويا: ورد معناه في لسان العرب نزوحا: بَعُدَ.. ونُزِحَ بفلان إذا أبعد عن

دياره غيبة بعيدة، وفي معجم المعاني : نُزُوحُ السُّكَّانِ : خُرُوجُهُمْ وَبُعْدُهُمْ عَنْ مَقَرِّ سُكْنَاهُمْ.

اصطلاحًا: هو انتقال الأفراد والمجموعات بشكل قسري من مكان إلى آخر داخل الدولة (من دون أن يعبروا الحدود الدولية)، لأسباب ناجمة عن عوامل خارجية تهدد حياتهم، كالصراع المسلح أو المجاعة أو الجفاف والتصحر أو الكوارث الطبيعية، أجبرتهم على مغادرة منطقهم والتوجه إلى مناطق أخرى أكثر أمنًا[10]

3- اللجـــــــوء: صفة قانونية تُمنح لحماية شخص غادر دولته إلى دولة أخرى، بسبب انتمائه السياسي أو الديني، أو لأسباب عرقية خوفًا على حياته.

لغويًا: جاء في معجم اللغة العربية المعاصر بمعنى "التجأ الشَّخْصُ إلى المكان لجأ إليه؛ قصَده واحتمى به، اعتصم به لتوفير الحماية والطُّمأنينة".

قانونًا: يعرف القانون الدولي اللاجئين بأنهم "الأشخاص الذين يجبرون على ترك بيوتهم خوفًا من الاضطهاد، أفرادًا أو جماعات، لأسباب سياسية أو دينية أو عسكرية أو لأسباب أخرى"[11] ، وجاء على موقع الأمم المتحدة في تعريف اللاجئون: "كل شخص تواجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، أن يستظل بحماية ذلك البلد"[12].

ـ تشترك مصطلحات (الهجرة والنزوح واللجوء)، بأنها تعني ترك ومغادرة مكان الإقامة، لكنها تختلف من ناحية أسباب المغادرة والتوصيف القانوني والآثار المترتبة عليها[13]

ـ تختلف تجارة البشر عن تهريب المهاجرين، ومن الممكن أن تتحول قضية تهريب المهاجرين إلى قضية إتجار بالبشر. وقد يصبح المهاجرون في أية مرحلة من مراحل العملية ضحايا للإتجار بالبشر[14]

ـ الهجرة يكون الانتقال فيها بشكل إرادي وطوعي وبدوافع ذاتية، أما اللجوء يكون الانتقال بشكل قسري، بسبب عوامل خارج عن ارادة اللاجئ، والهجرة تتم على دفعات، أما النزوح فيكون دفعة واحدة بأعداد ضخمة [15].

المبحث الثالث ـ مراحل تطـــور الهجرة والنظريات المفسرة لها:

الهجرات القديمة[16]: منذ فجـــر التاريخ تنقلت الجماعات البشرية من مكان لأخر، وتعتبر هجرة السكان من جنوبي غربي آسيا، نحو أوروبا في الغرب، ونحو الأمريكيتين في الشرق، ونحو إفريقيا في الجنوبي الغربي، من أقدم الهجرات البشرية، بسبب

التغيرات المناخية وظروف البيئة القاسية، نتيجة لفترات الجفاف فرارًا من القَحط والجدب ونقص الغذاء، أو نزوح السكان من مناطق لأخرى بسبب الحروب والغزو.

على كل حال الهجرات القديمة تميزت بأنها هجرات جماعية، وليست هجرة أفراد، قامت بها جماعات كبيرة أو شعوب وقبائل.

الهجرات الحديثة (17): تنقسم الهجرات الحديثة لمرحلتين:

المرحلة الأولى: وهي تمتد منذ الكشوفات الجغرافية والاستعمار حتى القرن الثامن عشر، شهد العالم خلالها عدد قليل من الهجرات السكانية الدولية.

المرحلة الثانية: تمتد من القرن الثامن عشر حتى الأن.

هجرة الأوروبيين إلى العالم الجديد، إذ توجهت أعداد كبيرة من المهاجرين الأوروبيين في بداية القرن التاسع عشر إلى القارة الأمريكية، بالإضافة إلى التهجير القسري لملايين الأفارقة للعمل كرقيق في القارة الامريكية.

أما الهجرات في الوقت الحالي تتميز بأن أغلبها هجرات فردية .

النظريات المفسرة للهجرة:

لا توجد نظرية واحدة شاملة للهجرة يمكن أن تفسر الأسباب الحقيقية وراء الهجرة الدولية، أنما هناك مقاربات عامة عن دوافع الهجرة، وتكمن أهمية النظريات المفسرة للهجرة السكانية، في أنها توضح آليات وأنواع الهجرة، بمختلف أبعادها، وتطورها عبر مراحل التاريخ المختلفة، واتجاهاتها وتأثيراتها، والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها في كل فترة، إذ تحلل هذه النظريات الهجرة على ثلاثة مستويات (الكلي والأوسط والجزئي) (18).

النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة على المســـــتوى الكلي:

تبحث نظريات الهجرة على المستوى الكلي في المؤشرات العامة، لأداء دولة المصدر ودولة المقصد، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لوضع تفسير للظاهرة.

1ـ النظرية النيوكلاسيكية الكلية (19): فسرت هذه النظرية الهجرة بنوعيها (الشرعية والغير شرعية) على أساس اقتصادي، حيث ترى النظرية بأن وجود الفوارق الجغرافية بين مناطق العالم، فيما يتعلق بالعرض والطلب على عنصر العمل في دولة المقصد، مقارنة بما هي عليه في البلد الأم للمهاجر، واختلاف مستوى الأجور بين تلك الدول والفرق بين قيمة العملات، فسوق العمل هو العامل الرئيسي المسبب للهجرة الدولية، وتفترض عدم حدوث الهجرة في حالة انعدام الفوارق في الأجور بين الدول المرسلة والمستقبلة.

2ـ نظرية ســـــوق العمل المزدوج(20): برزت هذه النظرية من خلال كتابات **لويس أرثر** لوصف ازدواجية سوق العمل بين القطاعين الزراعي التقليدي والصناعي الحديث، فالتقدم التكنولوجي يساهم في تقليص اليد العاملة الزراعية، و اتجاه الفائض منها للهجرة للمدن الكبرى، للاستفادة من تباين الاجور، ووظف ميشيل بيور هذه النظرية في تفسير الهجرة الدولية، بافتراضه أن الطلب على هجرة العمل يرتبط بشكل أساسي بالبنية الاقتصادية للدول المتقدمة (دول المقصد)، مما يجعل الأفراد يهاجرون بطرق شرعية أو غير شرعية، للطلب القوي على العمالة في الدول المتقدمة، وخاصة في المهن التي لا تحتاج لمهارات عالية.

3ـ **نظرية النظام العالمي(21):** يرجـــع إيمانويل فالرشتاين الدافع الرئيسي الهجرة الدولية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، هو سعي النظام الرأسمالي العالمي لتوفير أيدي عاملة رخيصة للمشاركة والدفع بعملية الإنتاج.

4ـ **نظريات الهجرة على المستوى المتوسط:** من أشهر نظرياتها (نظرية شبكات الهجرة)، وهي مجموعة من العلاقات الشخصية والقرابة والصداقة التي تربط المهاجرين الجدد والمهاجرين العائدين، الذين ينتمون لنفس بلد المنشأ بتعزيز دافع الهجرة، بما تقدمه هذه الشبكات من معلومات ومساعدة المهاجرين في تأمين الإقامة و العمل للمهاجر الجديد(22).

نظريات الهجرة على المستوى الجزئي(23): تهتم هذه النظريات بالعوامل التي تؤثر على الأفراد في اتخاذ قرار الهجرة

ـ **نظرية رأس المال البشري:** يعتبر لاري شاستاد أن الهجرة استثمار في رأس المال البشري، حيث يقوم الشخص بحساب تكاليف وعوائد الهجرة قبل اتخاذه القرار.

ـ **نظريات اقتصادات الهجرة الجديدة:** ترى هذه النظرية أن الهجرة يصعب تفسيرها على مستوى الفرد ويجب النظر للهجرة من منظور أوسع ليشمل الأسرة.

ـ **نظرية القرار:** يتخذ المهاجر قرار الهجرة نتيجة تأثره بعدة عوامل، نفسية واجتماعية واقتصادية نتيجة للحروب أو التمييز العرقي أو بسبب العنف.

ـ **نظرية المسافة(24):** من أول النظريات التي فسرت عملية الهجرة ، فقد لاحظ (رافنشتين) وهو احصائي بريطاني في ورقة له بعنوان (قوانين الهجرة)، بوجود علاقة عكسية بين الهجرة والمسافة، فالهجرة تقل كلما زادت المسافة والعكس، فمعظم المهاجرين يرغبون في الهجرة لمسافات قصيرة، كما أن عوامل التطور الصناعي والتجاري و التكنولوجي، تساهم بشكل كبير في زيادة اعداد المهاجرين.

ـ **نظرية الطـــــرد والجذب(25):** نظرية تفسر عملية الهجرة باقتراضها إن الظروف

السيئة في بلد المنشأ (كالفقر والبطالة)، تدفع السكان لمغادرة مناطقهم إلى مناطق أخرى، تمثل مناطق جذب لوجود فرص العمل أفضل.

الهجرة ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد، اختلفت النظريات في تفسير أسبابها وآلياتها، بحسب التخصصات الأكاديمية (الاقتصاد، علم الاجتماع، العلوم السياسية، والجغرافيا). وتتداخل أربعة عوامل في دعم اتخاذ قرار الهجرة:

1ـ الرغبة في الهجرة تتناسب عكسيًا مع بعد المسافة

2ـ كلما كانت المعلومات المتوفرة للمهاجر عن الدولة المهاجر اليها أكثر وضوحًا، زاد دافعه للهجرة.

3ـ كلما زادت مخاطر الهجرة، ضعف الدافع اليها.

4ـ الرغبة في الهجرة تتوقف على الظروف المحيطة بالمهاجر.

المبحث الرابع ـ الهجرة غير الشرعية كظاهرة أمنية:

تعد قضية الأمن من القضايا المحورية في مجال العلاقات الدولية، وقد استحوذ المفهوم على قدر كبير من اهتمام المفكرين والباحثين، لفهم وتفسير تغييرات البيئة الدولية المتتالية، باعتبار الأمن إحدى العمليات المكونة للسياسة الدولية، ويشكل قلق لصناع القرار في الدولة، باعتبار ضمان البقاء والاستمرار هي من أولويات السياسة العليا للدولة(**26**)

في عام 2003 أصدر الباحثان بمدرسة كوبنهاجن لدراسات الأمن(*) (باري بوزان وأولي ويفر)، كتاب بعنوان "الأقاليم والقوى: هيكل الأمن الدولي"، يوضح رؤية مدرسة كوبنهاجن (للأمن القطاعي) وتوسيع مفهوم الأمن، وقدما فيها للعالم المصطلح الجديد (مركب الأمن الإقليمي) الذي تم تطويره، حيث يشير المصطلح إلى أن هناك تغير في مضمون المفاهيم التقليدية للأمن في مجال العلاقات الدولية، بحيث تنتقل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي، ويتم التركيز علي التفاعلات الأمنية التي تهدد وتخترق الحدود الوطنية، ويجري تحديد استقرار الأمن القومي بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة(27)

ويشير المصطلح إلى أن "أمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعض، يتعذر تحقيق أمنها أو أمن أي عضو خارج إطار النظام الإقليمي"، وهو جزء من نظرية التي تقدم تحليلًا لدراسة الأمن علي المستوى الإقليمي: داخليا، أو بين الأقاليم وبعضها البعض، وترى النظرية أن للمركب الأمني أربع مستويات للتحليل:

أولًا: المستوى الداخلي: بما يشمله من صراعات داخلية، ودرجة الاستقرار السياسي، ومستوى التحديث، والأقليات، والتحديات الأمنية، والوضع الاقتصادي.

ثانيًا: نوع العلاقة بين دول الإقليم: إما صداقة أو عداوة، ، بسبب قضايا النزاع على الحدود وأمن الطاقة والأمن المائي والجيوسياسي ونفوذ الأقليات.

ثالثًا: العلاقة بين الإقليم والأقاليم المجاورة له.

رابعًا: الدور السياسي والعسكري والاقتصادي للقوى الدولية ومدى تدخلها في الإقليم.

النظريات الأمنية النقديـــــة:

مدرسة كوبنهاغن لأبحاث السلام والأمن (28):

أشهر منظري هذه المدرسة هما باري بوزان وأول وايفر، ركزت على توسيع مفهوم الأمن وتطوير أدوات تحليلية لفهم القضايا الأمنية الغير تقليدية، وسلطت الضوء على قضايا جديدة مثل البيئة والهجرة كجزء من الأمن القومي، فمفهوم الأمن القومي لم يعد قادرًا على التعامل مع النوع الجديد من التهديدات . وقد حددت المدرسة خمس قطاعات للأمن الشامل:

1ـ **الأمـــن السياسي**: تهديدات النظام السياسي، الحفاظ على استقراره، وهل يحترم النظام حقوق الانسان والحريات العامة.

2- الأمـــن الاقتصادي: أي تهديد للاقتصاد الوطني، وتأمين دخل ثابت للدولة .

3- الأمن البيئـــــي: المخاطر البيئية والتغير المناخي والكوارث الطبيعية، وكيفية التعامل مع المشاكل البيئية المختلفة كالتلوث.

4- الأمـــن المجتمعي: تهديدات الهوية الثقافية، وقدرة المجتمع على الحفاظ على طبيعته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة .

5- الأمن العسكري التقليدي: المتعلق بالقوة المسلحة وقدرة الدولة على الدفاع وردأي عدوان عسكري.

وبناًء على هذه التحولات، طور باري بوزان وأول وايفر نظريتين لإعادة تعريف مفهوم الأمن، والظواهر المرتبطة به :

نظرية الأمن المجتمعي : يتمحور الأمن المجتمعي حول حماية الهوية الدينية أو اللغوية، من التهديدات التي قد تُعرض هذه الهوية للخطر، نتيجة للتطور الهائل لوسائل الاتصالات والنقل، التي سهلت تنقل الأفراد وزادت من خطر الهجرات الدولية الشرعية وغير الشرعية، وأصبحت مصدر قلق للدول.

نظرية الأمننة (29): يوضح أول وايفر كيف أن مسألة اجتماعية تصبح قضية أمنيًا، بتحويل قضية ما إلى قضية أمنية من قبل الحكومة، من خلال الخطاب السياسي، وكيفية استخدام مفهوم الأمن لتبرير اتخاذ اجراءات وسياسات استثنائية، كاستعمال القوة للتعامل معها.

فبفضل الخطاب استطاعت الحكومات الأوروبية أمننة الهجرة في أوروبا، وتحويلها لقضية تهدد أمن القارة وهويتها، فالربط بين الهجرة والأمن عبر خطاب اجتماعي وسياسي حولها لمسألة أمنية هامة أدت لتعزيز الرقابة على الحدود.

مدرسة باريس للدراسات الامنية(30):

مع بداية التسعينات، انصب اهتمام الباحثين على البناء السياسي للأمن، وأمننة الهجرة في أوروبا ـ فالأمن في مدرسة باريس(*) هو أسلوب يختزل ممارسة الشرطة لنشاطاتها من خلال استخدام التكنولوجيا للمراقبة، وتتم هذه النشاطات عبر روابط بين المؤسسات الأمنية التي تعمل ضمن شبكات، فقد توسعت وظائف ونشاطات الشرطة للمراقبة والحماية العامة، وتخطت أنشطتها الحدود وعمل الشرطة التقليدية، وتحاول مدرسة باريس دمج الأمن الداخلي بالأمن الخارجي. فمفهوم مدرسة باريس للأمن، بأنه تقنية حكومية تمارسه وكالات الشرطة باستخدام تقنيات المراقبة، وهي من يحتكر تحديد طبيعة التهديد. وفكرة المراقبة أو العين الإلكترونية، بأن تكون الشرطة منظورة وغير ملموسة، وتعتمد على استخبارات الاتصالات، الاستخبارات الالكترونية، استخبارات الرادار، استخبارات الصور.

خلال العقود الأخيرة أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية المتدفقة لأوروبا تشكل تهديدًا سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا على أمن القارة، وتشكل هاجس أمني لعدد كبير من الدول والمجتمع الدولي والمنظمات الدولية، ومن أهم القضايا السياسية المطروحة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، بسبب تشابكها وتداخلها مع عديد القضايا الأخرى المرتبطة بالأمن القومي للدول, فالأثار السلبية التي تنجم عن هذه الظاهرة تدخل في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الخامس ـ أبرز المسارات المستخدمة وتداعياتها على الأمن القومي الليبي:

تعتبر مسارات الهجرة في الجنوب الليبي من أقدم وأهم الطرق التي يستخدمها المهاجرون القادمين من إفريقيا باتجاههم لأوروبا عبر البحر، إلا أنه ظهرت مسارات جديدة، يمكن تلخيصها في الآتي:

أولًا ـ مسارات الهجرة غير الشرعية:

ـ المسارات التي تسلكها عصابات تهريب البشر في الجنوب الليبي من السودان وتشاد(31):

تعمل شبكات تهريب البشر بطرق متنوعة للهروب من المراقبة، من خلال تغيير

مسارات وطرق التهريب بشكل دوري، إلا أنه يمكن تحدد عدد من هذه المسارات، بناءً على وثائق نشرها التقرير الأخير لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا، لمراسلة رئيس مركز إيواء المهاجرين غير الشرعيين بالكفرة، موجه لرئيس جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، برصد سبعة مسارات لتهريب البشر:

المسار الأول: من السودان عبر الحدود المصرية إلى السرير فالواحات واجدابيا والبريقة، لأوروبا.

المسار الثاني: من السودان إلى جنوب العوينات، إلى تازربو إلى اجدابيا والبريقة ومنها إلى أوروبا.

المسار الثالث : من السودان إلى جنوب العوينات وصولا إلى منطقة ربيانة .

المسار الرابع: من السودان إلى الأراضي التشادية، الى ربيانة ، ثم السرير، باتجاه اجدابيا لاوروبا

المسار الخامس: من دارفور بالسودان ودخول الأراضي الليبية بالقرب من منفذ السارة إلى خط الأربعمائة، ومن ثم إلى جبل كلمنجة ومنطقة واو الناموس، إلى سبها، ثم إلى طرابلس.

المسار السادس: من تشاد إلى ليبيا بالقرب من منفذ السارة ومنه إلى ريبانة أو جبل كلنجة .

المسار السابع: من مدينة زلة ثم الجفرة، فالقطرون، ثم إلى مرزق، وادري، وسبها، مرورا بالكفرة.

المسارات التي تسلكها عصابات تهريب البشر من مصر إلى ليبيا:

يعبر مهاجرون من بنغلاديش وباكستان ثلاثة مسارات رئيسية [32]:

المسار الأول من السلوم إلى منطقتَي البردي وأم سعد داخل الحدود الليبية عبر طرق غير ممهدة.

المسار الثاني من واحة سيوة غربي مصر إلى الجغبوب.

المسار الثالث، تمثل نقطة التقاء للمهاجرين من مصر والسودان عند جبل العوينات في أقصى جنوب مصر، إلى الكفرة ومنها إلى شمال شرقي ليبيا.

فقد أعلنت باكستان عام 2024 عن اعتقال أحد المشتبه بهم في قضية تنظيم هجرات غير نظامية وتهريب بشر في العام 2023، إلى ليبيا عبر مصر والإمارات[33]

المسارات التي تسلكها عصابات تهريب البشر من سوريا إلى ليبيا:

تنطلق رحلات جوية مباشرة من إقليم كردستان العراق ولبنان، عبر مطاري أربيل

وبيروت الدوليين، باتجاه مدينة بنغازي ومنها إلى طرابلس ويتمّ التنسيق مع المهربين للانطلاق نحو إيطاليا(34)

المسارات التي تسلكها عصابات تهريب البشر من شرق اسيا إلى ليبيا:

بعدما رفعت نيكاراغوا التأشيرة واكتفت بدفع رسوم عند الوصول للمطار، ما أسهم في تغيير وجهت المهاجرين من أوروبا لأمريكا. ففي عام 2024 أوقفت النيابة العامة في طرابلس المدير التجاري لشركة غدامس للطيران الخاصة، واتهامه بتسهيل نقل مئات المهاجرين من شرق آسيا لدخول أراضي الولايات المتحدة بشكل غير قانوني عبر نيكاراغوا، دون مراعاة التزامات النقل الجوي والتشريعات الوطنية المتعلقة بالهجرة وتنظيم رحلات جوية من مطاري طرابلس وبنغازي إلى مطار ماناغوا في نيكاراغوا(35)

ثلاث محطات رئيسية للهجرة:

المرحلة الأولـــــى: انطلاق المهاجر من بلده بمنطقة القرن الأفريقي، ومنطقة الساحل الأفريقي (النيجر ومالي وبوركينا فاسو ونيجيريا والكاميرون)، أو من منطقة المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس)، أو دول الشرق الأوسط (سوريا والأراضي الفلسطينية ومصر والعراق واليمن).

المرحلة الثانية: بعد دخول ليبيا، يتم تجميع المهاجرين في أماكن مخصصة في المدن الساحلية (زوارة والزاوية وصبراتة والخمس والقربوللي) في الغرب، (وطبرق وبنغازي) في الشرق.

المرحلة الثالثة : الهجرة إلى إيطاليا عبر البحر المتوسط **(36)**

ثانيًا ـ الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية وتداعياتها على الامن القومي الليبي:

في سبتمبر 2024 أعلن مكتب النائب العام في ليبيا، عن تفكيك شبكة تتاجر بالنساء المهاجرات دوليًا، تشكلت من (5) عصابات إجرامية، تتخذ من نيجيريا مقرا لممارسة أنشطتها الاجرامية، وينشط عدد من أعضائها على الاراضي الليبية بممارسة السحر والشعوذة، والاتجار بالبشر، والخطف، وترويج المخدرات، والسرقة، وأعمال التسول، وتنظيم حركة الهجرة غير الشرعية، وبتسخير المهاجرات بأداء الخدمة المنزلية ، وإدارة بيوت الدعارة في ليبيا، والاتجار بالنساء على نطاق دولي، بعد أن قبضت المخابرات الليبية على (37) مهاجرًا غير شرعي، بمن فيهم قائد جماعة فايكينج في ليبيا، ينتمون إلى خمس منظمات إجرامية نيجيرية، هي (فايكينج العليا؛ وإمسي؛ وإيّي؛ والفأس الأسود؛ وحركة السود الجديدة في أفريقيا)، في اجتماع لهم على الأراضي

الليبية، للاتفاق بين هذه التنظيمات على تنسيق أنشطتها الإجرامية مع منظمات المافيا النشطة في دول البحر المتوسط(37)

ولا يوجد فارق في الآثار السلبية التي يسببها المهاجرين غير الشرعيين على دول العبور ودول المقصد، فغالبًا ما تتحول دولة العبور إلى دولة مقصد حين يضطر المهاجرين للبقاء لفترات طويلة في دولة العبور، بسبب عدم توفر المال لدى المهاجر بسبب السرقة والابتزاز، أو لصعوبة السفر بسبب التشدد الامني، ما يضطر المهاجرين للعمل في دولة العبور(38).

وتوافد الهجرة غير الشرعية بأعداد هائلة ومتزايدة تمثل تحدّياً لمؤسسات الدولة الليبية على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يصاحبها من ممارسات سلبية خاصة في مجالات انتهاك حقوق الإنسان وانتشار الجريمة المنظمة والتهريب بأنواعه، فتواجد حوالي ثلاثة ملايين(*) مهاجر على الأراضي الليبية، يشاركون السكان في خدمات العلاج واستهلاك الوقود والكهرباء والمواد الغذائية، ويسيطرون على سوق العمل في القطاع الخاص، دون تسديد أي ضرائب للدولة، يشكل حمل ثقيل على الدولة الليبية، زد على ذلك من يحاول الاستقرار في ليبيا بعد فشله في الهجرة إلى أوروبا، فإنه مع مرور الزمن قد ينصهر هؤلاء في المجتمع ومطالبتهم بحقوق المواطنة، سيشكّل تغييراً ديمغرافياً في تركيبة السكان في ليبيا(39).

الخاتمة:

من المحتمل أن تتحول ليبيا، من بلد عبور تمارس فيه شبكات التهريب والاتجار بالبشر أنشطتهم، إلى دولة استقبال للمهاجرين في ظل مساعي ومخططات خارجية تسعى لتوطين المهاجرين على الأراضي الليبية، فحل الأزمة السياسية في ليبيا وتعزيز الاستقرار السياسي من خلال الحوار الوطني وإنهاء النزاعات المسلحة يؤدي لتحسين الوضع الأمني، ويحد من تدفق المهاجرين، ما يمكن صناع القرار من وضع استراتيجية شاملة لإدارة ملف الهجرة بما يحفظ سيادة الدولة، بإصدار التشريعات المنظمة للهجرة وسن قوانين واضحة وصارمة لتنظم الهجرة، وتشديد العقوبات على المهربين والمتعاونين معهم، ومنح الصلاحيات القانونية للأجهزة الامنية لضبط الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية وملاحقة المتورطين في تهريب المهاجرين، بما لا يتعارض مع القوانين الدولية الخاصة بالهجرة وحماية حقوق الإنسان.

النتائج التي توصلت لها الدراسة:

1ـ تشكل الهجرة غير الشرعية خطرًا استراتيجيًا على الأمن القومي الليبي، وتحدي صعب أمام المؤسسات الأمنية، حيث تمثل ليبيا نقطة عبور رئيسية للمهاجرين غير

الشرعيين لأوروبا، فأثر الهجرة ينعكس بشكل مباشر على مختلف مستويات الأمن القومي المتمثلة في الآتي:

ـ **المستوى الأمني:** الأعداد الهائلة للمهاجرين المتدفقة عبر الهجرة غير الشرعية، وتصاعد النشاط الاجرامي لشبكات تهريب الأسلحة والمخدرات والجماعات الارهابية، بسبب عوامل الجغرافيا، فالمساحة الشاسعة وطول الحدود البرية مع ست دول (4348 كم) والبحرية (1850كم)، يجعل من عملية تأمينها والسيطرة عليها، تحديًا أمام الأجهزة والمؤسسات الامنية والعسكرية ويصعب من عملها، ما يشكل تهديد لأمن الحدود.

ـ استغلال المجموعات المسلحة للمهاجرين في القيام بأعمال وأنشطة غير مشروعة.

ـ تؤدي التجمعات الكبيرة للمهاجرين في الجنوب الليبي لتوترات بين المهاجرين والسكان الليبيين، مما يشكل تهديد للاستقرار والأمن الداخلي للدولة.

ـ تورط بعض رؤساء الأجهزة الأمنية والعسكرية والتشكيلات المسلّحة المحسوبين على وزارتي الدفاع والداخلية في أنشطة شبكات تهريب البشر.

فأغلب الجماعات المسلحة المتورطة في عمليات تهريب البشر، وأنشطة تهريب غير قانونية تربطها علاقة بالمؤسسات الأمنية للدولة[40].

فعلى طول المسارات من جنوب ليبيا إلى حتى الوصول إلى السواحل، هناك شبكات تتبادل وتتولى عملية الهجرة، وتتحمل مسؤولية التأمين والحراسة مجموعة مسلحة في كل جزء من الرحلة. مما يزيد العبء على المؤسسات الأمنية التي تعمل على مكافحة الهجرة غير الشرعية، ويضاعف من تعقيد جهودها في مكافحة التهريب.

ـ **المستوى الاقتصادي:** الأعداد الهائلة للمهاجرين وتوفير ميزانية لحساب مراكز الاحتجاز يزيد من عبء المصاريف على الدولة، بالإضافة الى التكدس السكاني بسبب زيادة عدد المهاجرين يزيد من مستوى التلوث والطلب المتزايد على الموارد الطبيعية المحدودة في الدولة ما يؤثر سلبًا على البنية التحتية والخدمات العامة

ـ **المستوى الدولي:** التدخل الدولي والاقليمي بحجة الحد أو مكافحة الهجرة غير الشرعية، والاعتماد التام على دعم المجتمع الدولي في مسألة الهجرة يعرض سيادة الدولة للخطر.

ـ **المستوى الحقوقي:** انتهاكات حقوق الإنسان داخل مراكز الاحتجاز والمعاملة السيئة للمهاجرين يعطي انطباع سيء على صورة ليبيا لدى المجتمع الدولي.

ـ **المستوى الاجتماعي:** صعوبة اختلاط المهاجرين مع السكان لاختلاف الدين أو اللغة أو الثقافة[41]

ـ **المستوى الصحي:** يؤدي عدم الكشف الطبي للمهاجرين غير الشرعيين الناقلين للأمراض المعدية وتجمعاتهم تحت ظروف غير صحية يساهم في انتشار الأمراض والأوبئة

2- الموقع الجغرافي المتميز لليبيا ومساحتها الشاسعة وطول سواحلها وضعف مؤسساتها الامنية ودخول ليبيا في حالة من انعدام الأمن وفوضى السلاح شجع المهربين وتجار البشر علي ممارسة نشاطاتهم، فأصبحت ليبيا أهم وجهة رئيسية للهجرة في منطقة شمال إفريقيا، للعبور إلى أوروبا وأمريكا، من خلال تعدد مسارات الهجرة عبر ليبيا التي يستغلها المهربين وشبكات التهريب في ممارسة أنشطتهم الغير قانونية من خلال تهريب المهاجرين من دول أفريقية، ودول سوريا وفلسطين والعراق ودول شرق اسيا من بنغلادش والهند والباكستان.

التوصـــــيات:

1- يجب معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية كجزء من ترسيخ الأمن القومي الليبي فعلاقة تجار ومهربي البشر بالجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية، يمثل خطراً وتهديد مباشرا على الأمن القومي واستقرار ليبيا، فالهجرة في ليبيا جاءت نتيجة لتوفر البيئة الملائمة بسبب انهيار وعجز مؤسسات الدولة على القيام بوظائفها والفوضى السياسية والأمنية وانتشار السلاح، وعمليات الهجرة لن تتوقف نظرًا لعائداتها وارباحها المالية الضخمة، وتمثل أهم مصادر تمويل التنظيمات الارهابية والتشكيلات المسلحة.

2- لا يمكن لليبيا أن تتعامل بمفردها لمواجهة تدفق المهاجرين. فالتعاون الاقليمي وتعزيز آليات مكافحة شبكات تهريب المهاجرين بالتعاون مع دول الجوار والمجتمع الدولي، للرفع من قدرات المؤسسات الأمنية الليبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، هو السبيل للحد والقضاء على الهجرة

3- سن القوانين والتشريعات الصارمة ضد المهاجرين غير الشرعيين وشبكات التهريب، بفرض عقوبات رادعة على الأشخاص أو المؤسسات المتورطة في عمليات الهجرة غير الشرعية.

4- عقد اتفاقيات بشأن حماية الحدود ومكافحة الهجرة مع دول الجوار، وتبادل المعلومات عن شبكات تهريب البشر والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية لملاحقة المنظمات الإجرامية العابرة للحدود، وتنفيذ عمليات أمنية لتفكيكها واعتقال الاشخاص المتورطين في نشاط الهجرة غير الشرعية.

5- دعم قوات الأمن لضبط الحدود ومكافحة شبكات التهريب، وتنظيم دوريات روتينية لخفر السواحل لاعتراض قوارب الهجرة في المياه الاقليمية والدولية، وزيادة عدد نقاط

التفتيش والمراقبة على الحدود، بتوريد ونشر أنظمة حديثة لمراقبة الحدود البرية والبحرية (طائرات بدون طيار، كاميرات مراقبة، زوارق ، وغيرها).

6- دعم مراكز الإيواء، بالآليات والأجهزة والمعدات، وتوريد منظومة ترحيل موحدة لتسجيل المهاجرين في مراكز الإيواء، وبناء قاعدة بيانات لهم.

7- متابعة الأداء الأمني للأجهزة الأمنية وتنفيذ حملات تفتيش دورية في المناطق والمدن التي تستغلها شبكات وعصابات التهريب كنقاط تجميع المهاجرين وللقضاء على أي شكل من التعاون بين المهربين ومنتسبي المؤسسات الأمنية.

8- أمننة الهجرة بوصفها تهديد لهوية المجتمع، وإطلاق حملات توعية لتوضيح مخاطر الهجرة غير الشرعية وحث المواطنين الإبلاغ عن أي نشاطات مشبوها.

9- التعاون مع المنظمات الدولية لترحيل المهاجرين الراغبين في العودة إلى بلدانهم.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــــــش :

(1) وليد عبد العال محمد السيد، أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي، المركز الديمقراطي العربي، 2024/09/02، متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=100079

(2) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، متاح على الرابط التالي: https://www.unodc.org/e4j/ar/secondary/human-trafficking-and-migrant-smuggling.html

(3) الجزيرة نت، الهجرة واللجوء والنزوح.. أوجه التشابه والاختلاف، 2023/12/02، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/12/2/

(4) موقع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر -جمهورية مصر العربية، متاح على الرابط: https://www.nccpimandtip.gov.eg/ar/Questions

(5) فريال أبو جابر، ما هي الهجرة الشرعية، موقع موضوع، 2022/07/30، متاح على الرابط التالي: https://mawdoo3.com

(6) هبه الصاحب، آثار الهجرة على الفرد والمجتمع، موقع موضوع ، 2023/08/06 متاح على الرابط: https://mawdoo3.com/

(7) موقع عمون، انواع الهجرة، 2023/06/13، متاح على الرابط: https://www.ammonnews.net/article/736447

* فرع من علم الاجتماع والجغرافيا البشرية، يقوم على دراسة خصائص السكان من حيث الحجم والتوزيع والكثافة والتركيب والأعراق ومكونات النمو (الإنجاب والوفيات والهجرة) - ونسب الأمراض، والحالات الاقتصادية والاجتماعية، ونسب الأعمار والجنس، ومستوى الدخل.

(8) عمرو عادل عبدالكريم علي، مفهوم الهجرة الدولية ، الموسوعة السياسيّة، 2017/09/13، تاريخ آخر دخول: 2025-01-10، متاح على الرابط التالي:-https://political-encyclopedia.org/dictionary/

(9) موقع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر -جمهورية مصر العربية، متاح على الرابط: https://www.nccpimandtip.gov.eg/ar/Questions

(10) الجزيرة نت، الهجرة واللجوء والنزوح.. أوجه التشابه والاختلاف، 2023/12/02، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/12/2/

(11) الجزيرة نت، الهجرة واللجوء والنزوح.. أوجه التشابه والاختلاف، المرجع السابق.

(12) الامم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية، متاح على: -https://www.un.org/ar/global-issues/refugees

(13) الجزيرة نت، الهجرة واللجوء والنزوح.. أوجه التشابه والاختلاف، المرجع السابق.

(14) موقع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر -جمهورية مصر العربية، متاح على الرابط: https://www.nccpimandtip.gov.eg/ar/Questions

(15) الجزيرة نت، الهجرة واللجوء والنزوح.. أوجه التشابه والاختلاف، المرجع السابق.

(16) مصطفى أوشاطر، محاضرات في مقياس أنثربولوجيا الهجرة، جامعة تلمسان، متاح على الرابط التالي:

https://elearn.univ-tlemcen.dz/mod/resource/view.php?id=28921

(17) مصطفى أوشاطر، المرجع السابق.

(18) هاشم نعمة فياض، مفاهيم نظرية في الهجرة السكانية :دراسة تحليلية مقارنة، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 26، سنة 2018، ص ص: (07- 35).

(19) عمرو عادل عبدالكريم علي، المرجع السابق نفسه.

(20) سليم دحه، الهجرة الدولية: المفهوم ومنظور التفسيرات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 6، السنة 2013، ص ص:(07-21).

(21) سليم دحه، الهجرة الدولية: المرجع السابق نفسه

(22) سدي على، ستي حميد، ظاهرة الهجرة الدولية: محاولة نمذجة حالة الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 01، السنة 2017، ص ص: (10 – 30).

(23) عمرو عادل عبدالكريم علي، المرجع السابق نفسه.

(24) هاشم نعمة فياض، المرجع السابق نغسه.

(25) هاشم نعمة فياض، المرجع السابق نغسه.

(26) صباح بالة، "مدرسة كوبنهاغن في تفسير الدراسات الأمنية، الموسوعة السياسيّة، 2020-12-09، متاح على الرابط التالي:

https://political-encyclopedia.org/dictionary/مدرسة كوبنهاغن في تفسير الدراسات الأمنية . من أبرز المدارس التي قدمت إسهامات في الدراسات الأمنية في إطار النظريات النقدية، حيث ساهمت هذه المدرسة في تعميق مفهوم الأمن وأبحاثها في السلام.

(27)إنجى مهدى، مدرسة كوبنهاجن ومركب الأمن، صحيفة اليوم السابع، 2021/01/20، متاح على الرابط التالي: https://www.youm7.com/story/2021/1/20
(28) ضحى هوام، "نظرية الأمننة، الموسوعة السياسيّة،2018/10/07، تاريخ آخر دخول: 2025/01/20، متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/نظرية الأمننة
(29) ضحى هوام، "نظرية الأمننة، المرجع السابق.
(30) خالد بومنجل، النظريات المفسرة للهجرة الغير شرعية، الحوار المتمدن-العدد: 5292 – 2016/09/22، متاح على الرابط التالي: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=532199
 مدرسة باريس للدراسات الأمنية ظهرت في فرنسا في فترة التسعينيات، تتبع أسلوب فكري في مجال الدراسات الأمنية يركز على فهم الأمن بطريقة غير تقليدية.
(31) صحيفة بوابة الوسط، تهريب البشر من السودان وتشاد إلى ليبيا.. المسارات والحلول (رؤية من داخل الكفرة)، 2018/09/23، متاح على الرابط التالي:https://alwasat.ly/news/libya/220542
(32) قناة العربي الجديد، العبور إلى المجهول.. خفايا عصابات تهريب البشر من مصر إلى ليبيا، 2023/09/26، متاح على الرابط التالي: https://www.alaraby.com/news/
(33) وكالة الانباء الليبية، اعتقال مسئول عن تهريب بشر من باكستان إلى ليبيا عبر مصر والإمارات، 2024/11/19، متاح على الرابط التالي: https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=319776
(34) جوان سوز، خطفوهم بليبيا وطلبوا فدية..لاجئون سوريون يروون التفاصيل، العربية.نت، 2022/10/15، متاح على الرابط التالي: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/syria/2022/10/15/
(35) موقع مهاجر نيوز، ليبيا توقف مسؤولاً في شركة طيران بسبب نقل مهاجرين إلى الولايات المتحدة عبر نيكاراغوا، 2024/07/16، https://www.infomigrants.net/ar/post/58459
(36) علي القماطي، ثلث سكانها مهاجرون، كيف أصبحت ليبيا أكبر مركز للهجرة نحو إيطاليا؟، بي بي سي عربي، 2024/07/21، متاح على الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/articles/c3g9470y39jo
(37) موقع مكتب النائب العام - دولة ليبيا،2024/09/20،متاح على: https://www.facebook.com/attorneygeneral.ly
(38) وليد عبد العال محمد السيد، المرجع السابق نفسه . حسب ما جاء في تصريح وزير الداخلية الليبي عماد الطرابلسي في الاجتماع الوزاري لوزراء الداخلية المشاركين في «منتدى الهجرة عبر المتوسط»، الذي عقد في طرابلس يوم الأربعاء 2024/07/17، بتواجد ما يفوق 3 ملايين من المهاجرين الغير شرعيين في ليبيا، و 120 ألف مهاجر يدخلون ليبيا شهريًا من الحدود الجنوبية.
(39) رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات 2021 الأمم المتحدة
(40) حسن عمار ، تقرير للأمم المتحدة: مهربو البشر في ليبيا على صلة بأجهزة الأمن، وكالة رويترز، 2018/02/08، متاح على الرابط التالي:https://www.reuters.com/article/world/--idUSKBN1FS0A0
(41)هبه الصاحب، آثار الهجرة على الفرد والمجتمع، المرجع السابق نفسه.